العنف ضد النساء ذوات الإعاقة.. عدالة مع وقف التنفيذ!

سناء محيمدي/ مهدي العارم

"أن تكوني امرأة صماء بتونس وتتعرضي للعنف يعني أن لا يصدقك أحد"، هكذا تختزل سارة (اسم مستعار لإخفاء سرية هويتها) رحلة "معاناة صامتة" وغير مرئية لنساء ذوات الإعاقة بتونس.

فسارة في عقدها الرابع، فتحت باب الحديث عن تجربتها الخاصة مع العنف بعد تعرضها للتحرش والاعتداء الجنسي وقررت أن تسرد تجربتها مع النفاذ إلى العدالة التونسية التي عرت الحقائق بعد أن وجدت نفسها أمام واقع أكثر قسوة.

في مقهى صغير بالعاصمة التونسية، التقينا بسارة الشابة الصماء التي اتخذت مكانا بعيدا عن الضوضاء، لتسرد لنا قصتها القاتمة مع التحرش بلغة الإشارات التي تعلمتها مبكرا، في حين كانت أماني الشرميطي مترجمة لغة الاشارة "وسيطتنا" تنقل لنا القصة بكافة أبعادها.

"لماذا لا تحمينا القوانين كنساء ذوات إعاقة؟ لجأنا إلى العدالة فلم يصدقنا أحد"؟ تسكت سارة قليلاً قبل أن تتابع.. "توجهت ذات يوم إلى محامية لأرفع قضية ضد "المعتدي"، واستعنت بمترجم لغة إشارات لينقل قصتي، بمقابل 150 دينار تونسي (51 دولار)، تتابع سارة بقولها:"محاميتي لم تصدقني ورفضت متابعة القضية".

رغم لجوء سارة الشابة الصماء إلى الآليات القانونية المتاحة، فإنه لم يقع تصديقها أو أخذ أقوالها على محمل الجد، وهو ما يطرح تساؤلا هاما حول مدى نجاعة منظومة العدالة التونسية في حماية النساء المعنفات من ذوات الإعاقة، فهل أن القانون والإجراءات المتبعة بصيغتها الحالية كافية لإنصاف الناجيات من العنف في ظل ارتفاع مؤشرات العنف ضد النساء ذوات الإعاقة مقارنة ببقية النساء؟

"عنف مزدوج" و"غير مرئي"

رغم حرص المشرع التونسي على منح النساء حزمة واسعة من القوانين والتشريعات لحمايتهن من العنف وبمقدمتها قانون 58 لسنة 2017، إلا أن ظاهرة العنف المسلط على المرأة بشكل عام تزايدت وتيرتها في السنوات الأخيرة رغم وجود منظومة قانونية متقدمة.

وعلى نحو خاص، بقي ملف العنف ضد النساء ذوات الإعاقة بعيدا عن دائرة الضوء رغم تعرضهن لعنف أعلى بـ 9 مرات مقارنة ببقية التونسيات، بحسب دراسة أعدها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، كوثر, رفع الغطاء عن "عنف لا تراه السلطة" ضد النساء ذوات الإعاقة.

وفق ذلك، تقول هادية بالحاج يوسف منسقة برنامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في مركز "كوثر" إن الاستراتيجية العمومية لمناهضة العنف لم تدمج الاحتياجات الخصوصية للنساء ذوات الإعاقة، بينما يقدر المسح الحكومي للإحصاء لعام 2024 عدد النساء الحاملات للإعاقة بـ 734726

امرأة و فتاة.

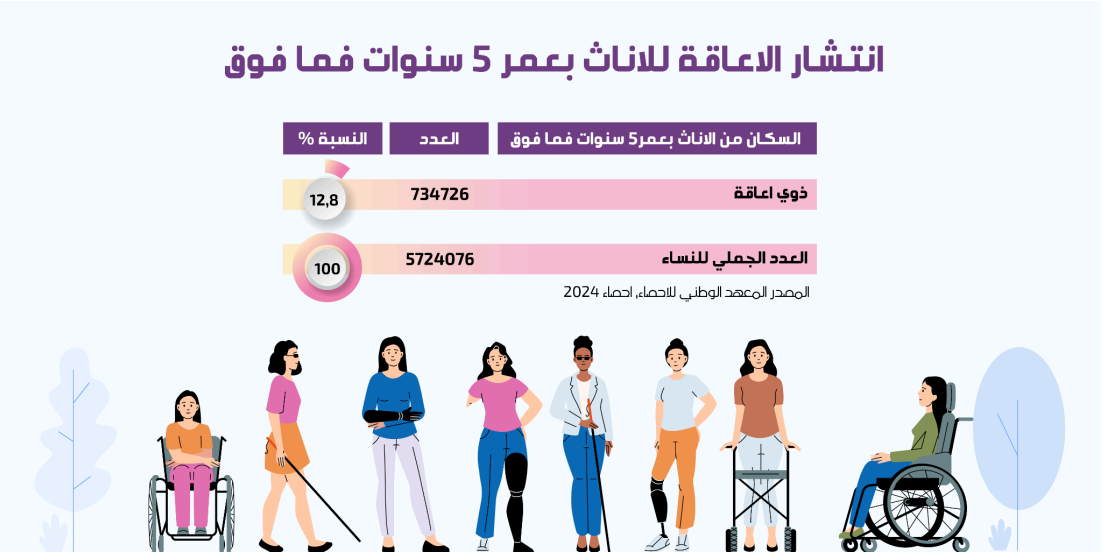

تؤكد بالحاج يوسف أن "النساء ذوات الإعاقة بتونس يواجهن حاجز الوصول إلى الخدمات وسط غياب تأهيل العاملين برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة".

هذا النقص على مستوى العاملين بالخطوط الأمامية في المؤسسات الغير مؤهلين بشكل كاف مع خصوصية النساء ذوات الإعاقة يؤدي إلى فشل توفير دعم مناسب لهن يتلاءم مع احتياجتهن.

إلى جانب ذلك تعد التقديرات غير الدقيقة لعدد الأشخاص ذوي الإعاقة من أبرز الإشكالات القائمة, اذ يرجح أن العدد الفعلي أعلى بكثير نظرا لأن بعض العائلات تخفي اعاقة بناتهم خوفا من الوصم الاجتماعي, ما يجعلهن ضحايا صامتات.

أي مسافة بين النصوص والواقع؟

واقع النساء ذوات الإعاقة بتونس يخالف النصوص والقوانين المحلية، فهذه المسافة تجعل المسار صعبا فهن أكثر عرضة للتهميش خلال محاولاتهن إلى النفاذ للعدالة.

ماذا يرتدي السارق؟ أوصفي لنا شكله؟ ... سيدي أنا كفيفة.. كيف لي أن أصف لك من سرقني؟ هذا الحديث ليس إلا جزء من حوار بين بسمة السوسي نائبة جمعية إبصار لثقافة وترفيه الأشخاص ذوات الإعاقة البصرية، وأحد أفراد الأمن الذي لجأت إليه ظنا منها أنها ستسترد حقها.

تقول بسمة السوسي البالغة 60 عاما إن "النساء المعنفات من ذوات الإعاقة يقع عادة التشكيك في أقوالهن، ولا تأخذ شهادتهن على محمل الجد، وعلى نحو خاص النساء ذوات الإعاقة البصرية، فهن غير قادرات بطبيعة الحال على تمييز الشخص الذي أذاهن، أو حتى التعرف عليه أو وصفه ما يجعل مهمة إيجاد الفاعل مهمة صعبة".

فبحسب المحامية التونسية هندة بن رجب فإن "الإشكال الرئيسي بهذه المسألة لا يتعلق بضعف القوانين المحلية أو نقصانها، بل بعملية تنفيذها على أرض الواقع في ظل غياب تأهيل للأجهزة الأمنية والقضائية للتعامل مع خصوصية النساء ذوات الإعاقة".

وعادة ما تستخدم ورقة الوصم الاجتماعي للضغط على النساء والشابات المعنفات من ذوات الإعاقة لدفعهن على التراجع والصمت بدل تقديم شكايتهن إلى القضاء.

من بين الأمور الأخرى التي تظهر تفاوتا بين واقع النساء ذوات الإعاقة والمنظومة القانونية بتونس، هو عدم ملاءمة الإجراءات القانونية والخدمات التي توفرها الدولة في محاولة لحماية الناجيات من العنف مع خصوصية القيود الوظيفية التي تحملها النساء ذوات الإعاقة.

تتساءل أماني الشرميطي وهي شابة تونسية صاحبة اعاقة سمعية, بحرقة "كيف يمكن للنساء الصم أن يتصلن بالرقم 1899 وهن عاجزات عن الكلام والسمع؟، داعية إلى إعادة النظر بآليات حماية "النساء ذوات الإعاقة" تأخذ احتياجاتهن وخصوصيتهن في الاعتبار.

الخط الأخضر 1899

– هو خط هاتفي مجاني يغطي كامل تراب الجمهورية ويشتغل من الساعة الثامنة والنصف صباحا (8:30) إلى منتصف الليل (00.00)

– يقدم خدمات الإصغاء والإرشاد والتوجيه لفائدة النساء ضحايا العنف

– يعمل على توفير الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية وفقا لخصوصيات وضعية المرأة ضحية العنف وحسب طلبها

– يقوم بإرشاد الضحية وتوعويتها بحقوقها

لا نستطيع النفاذ إلى العدالة!

ربما تختلف القصص الفردية للنساء ذوات الإعاقة من امرأة إلى أخرى، لكن ما يجمع بينهن هي تلك المعركة الثنائية لمحاربة العنف ضد النساء، ومحاربة التمييز ضدهن كنساء ذوات الإعاقة.

تقول أماني: " انتشار الأمية في صفوف "ذوي الإعاقة" يقطع الطريق أمام الإبلاغ عن تعرضهن للعنف.

توضح أماني "الناشطة بالأكاديمية الرياضية للصم" في حديثها أن الأمية تنتشر بشكل واسع في صفوف مجتمع الصم، وتحديدا "نساء الصم" فهن الفئة الأفقر معرفة وتعليما،ما تعتبره معاناة مضاعفة لهذه النساء لعدم قدرتهن على فهم الآليات القانونية المتاحة لحمايتهن من العنف والتمييز.

حتى و إن نجت حاملة الاعاقة شبح الأمية فإن طريقها نحو العدالة و أحيانا الحماية لن يكون سهلا بالمرة, إذ أن نقص التجهيزات الهندسية الملائمة لذوات الإعاقة خاصة الحسية في مختلف المؤسسات يحول دون تمتع النساء و الفتيات بخدمات التي يحتاجونها.

إذ أفادتنا بالخصوص هادية بلحاج منسقة برنامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في مركز "كوثر" أن من بين مراكز الإيواء بالبلاد التونسية، هناك مركزين فقط (بسيدي ثابت وتطاوين) تم تهيئتهما لفائدة النساء المعنفات من ذوات الإعاقة البصرية والسمعية.

بوراوية العقربي الكاتبة العامة للمنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هي أيضا كانت لها تجربتها القاتمة مع العنف كامرأة فاقدة للبصر تحتفظ بها على مرمى حجر في ذاكرتها.

تتحدث بوراوية صاحبة الـ 57 عاما، عن حجم التحديات التي تواجه النساء ذوات الإعاقة كجزء من يومياتهن القاسية، في ظل غياب وجود الحد الأدنى للمرافق الأساسية القادرة على تلبية احتياجتهن و حقهن في التحرك بأمان.

"هذه المؤسسات لا تشبهنا"، فبحسب بوراوية فإن مراكز الإيواء للنساء المعنفات على سبيل المثال غير قادرة على استقبال الناجيات من ذوات الإعاقة لنقص التجهيزات والمرافق التي تتلاءم مع خصوصيتهن واحتياجاتهن".

بعد سماع شهادات المتحدثات عن غياب التجهيزات الملائمة للناجيات من حاملات الاعاقة بمراكز إيواء النساء المعنفات, حاول فريق الإعداد الاتصال بالمرصد الوطني لمناهضة العنف التابع لوزارة المرأة

التونسية للاطلاع على الخطة الحكومية لمعالجة ملف العنف ضد النساء ذوات الإعاقة، وجمعية "TAAMS" لترتيب زيارة لمركز سيدي ثابت الذي تم تهيئة جزء منه لفائدة النساء ذوات الإعاقة، غير أن طلبنا تم رفضه.

القانون 58..هل أنصف نساء ذوات الإعاقة؟

علاوة على ذلك، اعتبرت بوراوية في حديثها إلى أن "قانون 58 لسنة 2017 يفتقر إلى فصول محددة تنص على النساء ذوات الإعاقة، ويترك القاضي ضمن نطاق الاجتهاد عند تطبيقه، داعية إلى مراجعة وتنقيح هذا القانون ليشمل فصلا خاص وبمشاركة نساء ذوات الإعاقة فهن الأكثر إلماما ودراية بقضية العنف المسلط على النساء ذوات الإعاقة وهن الأقدر على نقل معاناتهم "غير المرئية".

لم يكن الوضع استثنائيا مع ألفة معلى رئيسة الجمعية التونسية لمرضى الكلى، فمعاناة "العنف والتمميز" تكررت معها كباقي النساء، فألفة امرأة ستينية فقدت بصرها منذ ما يناهز 8 سنوات جراء مرض الكلى المزمن الذي رافقها طيلة 35 عاما.

لماذا تخرجين.. من الأفضل لك البقاء بالبيت؟ هكذا يردد البعض في الفضاء العام عندما يرون امرأة من ذوات الإعاقة تحاول قضاء شؤونها بمفردها، وتعتبره "عنفا مضاعفا"، ملفتة إلى أن النساء من ذوات الإعاقة لا يثقن بقدرتهن على انتزاع حقهن عن طريق النفاذ إلى العدالة".

يطلعنا الصغير الزكراوي الباحث في القانون الدستوري بوجود ثغرات بالمنظومة القانونية في حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف رغم تعدد النصوص وتعديلها على مدى عقود لتعزيز حمايتهن.

الباحث التونسي في القانون يقر بصعوبة مسار حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف في ظل غياب إحصاءات دقيقة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة بتونس لمعالجة ما سماها بـ"الإخلالات القانونية" بمسألة العنف ضد النساء المعنفات ذوات الإعاقة.

ويضيف أستاذ القانون أن المنظومة القانونية لم تراع البعد الجندري بنصوصها، داعيا إلى تشريع خاص لحماية هذه الفئة من النساء وفتح ورشة إصلاحات شاملة تضمن نفاذ هذه الفئة التي تعاني من "عنف وتمييز مزدوج" إلى العدالة، تشمل الإنابة العدلية، وتبسيط الإجراءات، مع إمكانية مجانية التقاضي.

الإقصاء.. وجه آخر للعنف

رئيسة جمعية "لمس" تمنة طبيب والتي فقدت بصرها مبكرا، توضح أن "العنف ضد المرأة يبدأ من العائلة داخل جدران بيتها، فالعنف قد يمارسه الوالدان أو الأشقاء، وأن الخوف من فقدان حماية الأسرة وعدم استقلالهن ماديا يدفعان بالعديد من النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى الصمت ما يطرح تساؤلا هاما حول قدرتهن على مقاضاة أسرهن عند تعرضهن للعنف.

في مشهد مغاير تماما، نجحت روضة زعيباط (امرأة خمسينية) صاحبة إعاقة عضوية في النفاذ إلى العدالة لانتزاع حقها، بعد أن تعرضت لعنف مادي في الفضاء العام، ونعتها بـ "المرأة المعاقة".

وجاءت هذه الخطوة بعد تلقيها تدريبا لفهم القوانين والتشريعات الخاصة بحماية المرأة التونسية، من ضمنهم قانون 58.

علقت أستاذة علم الاجتماع فتحية السعيدي أن النساء ذوات الإعاقة يعشن هشاشة مزدوجة في مجتمع أبوي يعزز الإقصاء والوصم الاجتماعي.

وتربط هذا الاستضعاف بالعنف اقتصادي والاجتماعي الذي يزيد من معاناتهن، رغم الضمانات القانونية لحمايتهن بموجب قانون 58 بالفصل 227 (جديد) والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005.

مقاربة حقوقية بدل "الاجتماعية"

مسألة العنف ضد النساء ذوات الإعاقة تقتضي مراجعة شاملة لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة بتونس والعمل على 3 مسارات رئيسية، هكذا اختصرعماد الزواري الخبير الإستشاري في المناصرة والسياسات موقفه بملف النساء المعنفات ذوات الإعاقة.

وشدد الزواري بقوله على ضرورة مراجعة السياسات والقوانين بتحويل ملف الإعاقة من بُعده الاجتماعي إلى بُعد حقوقي، مع تأهيل المؤسسات لتتلاءم مع خصوصية واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأخيرا مراجعة "القيم المجتمعية"، لتسهيل إدماج هذه الفئة من خلال التعليم وتحقيق استقلاليتهم.

كما يؤكد الخبير الاستشاري على ضرورة تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وتأهيل العاملين بصلة بهذه الفئة، إلى جانب توفير مترجمي لغة الإشارات (LST) فمن ضمن 300 مجازا بلغة الإشارات ـ30 فقط يمتهنونها بصفة رسمية.

انتزعت روضة حقها من الغرباء الذين عايروها بإعاقتها، بفضل تدريبها على فهم التشريعات الخاصة بحماية النساء، لكن يبقى ملف العنف ضد النساء ذوات الإعاقة بتونس من "التابوهات" المسكوت عنها ينتظر أصحابها عدالة قد لا تأتي سريعا أمام "عنف مزدوج" لا تراه السلطات.

"تم تنفيذ هذا العمل في إطار برنامج التدريب والمرافقة في مجال "صحافة البيانات" الذي أطلقه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس (UNFPA) ومجموعة البنك الدولي ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) ضمن برنامج "تعزيز ثقافة البيانات في تونس TDLP."